الوزير البراك يلقي كلمته أثناء الجلسة

نواب في حديث مع الفهد (تصوير : صالح محمد)

"جواز الجمع بين الوظيفة والدراسة" في جلسة 9 يناير المقبل

الكويتية للصناعات المتقدمة القابضة» في المداولة الأولى

فراس الصباح : جار حاليا طرح مناقصة جديدة لشراء أجهزة تعويضية للمستحقين من «ذوي الإعاقة»

مداخلة لوزير الشؤون

والوزير العيبان أيضا

المطر : 50 ألف طالب يتخرجون من الثانوية سنوياً يصطدمون ببيروقراطية وعدم استقرار وزارة التعليم

المونس : تعاطي الحكومة والوزراء مع الأسئلة بعدم دستوريتها هو تهرب وعجز عن الإصلاح

الانبعي: نقر القوانين مثل شركة مستشفيات الضمان وعندما نصل إلى مرحلة التشغيل تظهر الخلافات

العيبان : مؤسسة التقدم العلمي لا تخضع لرقابة وزارة التجارة ويجب إخضاعها لرقابة الدولة

الساير : عجزنا ونحن نقول لإخواننا في الحكومة الإحلال ليس معناه تفنيش وافد بل تعيين كفاءة وطنية

العليان : وضع الموظفين في جهاز المناقصات مزر ولا أحد يلتفت لهم.. وعلى وزير العدل التحقق في الأمر

الرقبة : شكّلنا لجنة تحقيق في جهاز المناقصات المركزية للتحقق من هذا الأمر وسنتخذ الإجراء الصائب

وجود تحديات عديدة تواجه هذا القطاع أولها غياب الرؤية وعدم وجود خطة عمل واضحة، والتغيرات المتلاحقة في الوزراء، والتدخلات على جميع المستويات في الشركات النفطية، وعزوف الشركات الكبرى عن التعامل في القطاع النفطي محليا».

القطاع النفطي يحتاج الى المرونة والمزيد من الصلاحيات لمواجهة الطلب البطي على النفط، وأكبر تحد يواجه الدولة هو الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

«اطلعت اللجنة على مجموعة من التحديات التي تواجه المؤسسة في تنفيذ استراتيجيتها، منها عدم توافر السيولة المالية التي تساعد مؤسسة البترول الكويتية في الدخول في مشاريع مجدية»، لافتا إلى «تأخر العديد من الجهات الحكومية في سداد مديونياتها لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة مما أدى إلى تراكم الديون بمبلغ يصل إلى 3.7 مليار كويتي تقريبا».

«النموذج المالي الحالي لنشاط الاستكشاف والإنتاج داخل دولة الكويت المبني على نظام التكلفة لا يساعد المؤسسة في تحقيق توجهاتها الاستراتيجية، ونموذج الاستعانة بالشركات النفطية العالمية الحالي لقطاع الاستكشاف والإنتاج المحلي لا يدعم تحقيق التوجهات الاستراتيجية وتحسين الأداء. كما ان طول الدورة المستندية في تنفيذ المشاريع الرأسمالية بما يشمل عملية اتخاذ القرارات الحكومية وضعف أداء المقاولين ومسؤوليتهم تجاه تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم يترتب عليه تأخر الإجراءات التنفيذية لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الكبرى».

«عدم وجود نظام أو نموذج لتحفيز وجذب الشركاء العالميين لتأسيس شركات مشاركة داخل دولة الكويت تركز على المنتجات البتروكيماوية اللاحقة»، لافتا إلأى «التغيرات في الأسواق العالمية والتقلبات في أسعار النفط وزيادة حدة المنافسة مع الشركات الوطنية الإقليمية والعالمية، واستمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا والتي أثرت بشكل أساسي وكبير على أسعار النفط العالمية والطلب عليه وكذلك الأثر على تقدم العمل في تنفيذ المشاريع الرأسمالية التي تقوم بها المؤسسة».

«المجلس الأعلى للبترول لم يقم بالدور المناط به منذ 2014، من يدير مؤسسة البترول؟ من يدير مصدر دخلنا؟ هناك ترهل في هيكل الشركات التابعة للمؤسسة وتأخر في تنفيذ مشاريعها».

«إعادة هيكلة "البترول" وشركاتها التابعة يحقق العديد من المكاسب للمؤسسة»، لافتاً إلى أن «هناك اختلالا خطيرا في عمل القطاع النفطي، ولا نحمل «البترول» وحدها المسؤولية لأن هناك اختلالات خارج المؤسسة أيضا».

عبدالله المضف: قانون تأسيس الشركة الكويتية للصناعات التحويلية المتقدمة القابضة ليس حلماً نفطياً فقط بل هو أحد أنواع استدامة الدولة من خلال أحد مصادرها النفطية ونحن بحاجة إلى الذهاب من التأميم إلى التصنيع لتحقيق إيرادات مالية وخلق فرص عمل.

حسن جوهر : نأمل إقرار القانون بتوافق حكومي- نيابي لتطبيق الخارطة التشريعية والمساهمة في تحقيق التنمية..والشركة ستكون مملوكة بالكامل للدولة تعمل على تحويل النفط إلى مشتقات مع إمكانية استفادة أصحاب المشاريع الصغيرة من القانون.

ووزير النفط سعد البراك:الحكومة موافقة "من حيث المبدأ" على اقتراح بقانون بشأن تأسيس الشركة الكويتية للصناعات التحويلية المتقدمة القابضة.

الحكومة ستصوت بالموافقة على هذا القانون في مداولة الأولى خلال جلسة مجلس الأمة اليوم "أمس"، وستقدم بتعديلات مكتوبة "شكلية واصطلاحية لا تؤثر في جوهر وصلب القانون".

الحكومة تنظر بـ"إيجابية كبيرة" لهذا القانون الذي يعد "خطوة في الاتجاه الصحيح" مؤيدا صحة ما ذكره النواب بشأن ضرورة اطلاق هذا القانون.

مؤسسة البترول الكويتية بصدد "عمل دراسة كبيرة من قبل مستشار دولي لتقييم هذه الامور على المؤسسة وتأثيره على هيكلية المؤسسة وأدائها المالي وغيرها".

ضرورة إعادة هيكلة رأس مال المؤسسة للصعود برأس المال الى المستوى المطلوب "لأن رأس مال المؤسسة ما زال كما انشئت في العام 1981" مؤكدا وجود تعاون بين الحكومة ولجنة النفط والطاقة البرلمانية.

نحن ننظر بإيجابية كبيرة تجاه هذا المشروع والوضع الامثل الا يكون تأسيس الشركات بقانون واتفق مع كل ما ورد من ملاحظات حول المؤسسة التي تعاني من الترهل.

دول الخليج قفزت الى مستويات عالية من الانتاج والمشتقات بسبب ان البيئة لديهم حرة في العمل.

كل ما ذكر من مبررات وجوب اطلاق هذا القانون بالنسبة لي صحيحاً وتأخر المشاريع يسبب هدراً للمال العام.

نحن بصدد تلقي دراسة من مستشار دولي حول وضع مؤسسة البترول بكل ما فيها وهناك 7 بلايين ارباح محتجزة وهذا ما يؤثر على الاداء. نريد تحسين صورة القانون لانه بالاساس لجذب الشركاء الخارجيين ونحن نؤيد القانون وسنوافق عليه.

مهند الساير: نحن بحاجة للانتقال إلى مرحلة اقتصادية جديدة وفكرة إنشاء شركة للبتروكيماويات مهمة والسؤال لماذا لم تقم الحكومة بذلك منذ زمن طويل؟.. ولذلك قدم النواب الاقتراح ونحن ليس لدينا إلا القوة الاقتصادية فقط،

حمدان العازمي: على الحكومة شرح الموضوع والتوضيح للنواب وإعلان موافقتها على قانون إنشاء الشركة من عدمه وهذا أمر مهم.

عبدالله الأنبعي: نشكر صاحب المبادرة أحمد العربيد وجميع من ساهم بهذه المبادرة..وواجب على كل سياسي مخلص تبني مثل هذه الأفكار التي تحوّل النفط إلى مشتقات عوائدها المالية أكبر وتسهم في توطين الثروة.

داود معرفي: من حقنا كشباب أن نكون حالمين وهذا القانون يحقق أحلام الشباب وللأسف نحن دولة لا نعرف ماهي استراتيجيتنا مع أننا نملك موردا لا تملكه العديد من الدول ونحن لدينا فرص كثيرة لتعظيم إيرادات الدولة وتوفير فرص عمل لأبنائنا.

بدر نشمي: هذا القانون يساهم في زيادة إيرادات الدولة التي تقوم الآن ببيع النفط وإعادة شراء المشتقات بسعر أغلى وهذا المشروع تنموي ويوفر فرص العمل للشباب.. والخبراء أكدوا أن مشكلة القطاع النفطي هي غياب الرؤية والتصورات.

عبدالوهاب العيسى: من باب المصادفة تعقد في دبي قمة عن التكنولوجيا وهناك 200 دولة وقعت على إنهاء الاعتماد على النفط عام 2050 ولذلك مثل هذه القوانين الحيوية مهمة جداً للدولة.

بدر الملا : تأسيس الشركات من خلال تشريع له أسس وشروط وأنا قرأت القانون ومؤيد له لكن يجب أن نعطي الشركة مميزات والذهاب إلى الصناعات التحويلية بحاجة إلى تكنولوجيا وهي موجودة عند الأجنبي الذي لا يريد الدخول إلى البلاد بسبب عدة ظروف.

41 نائباً يقدمون طلباً لاستعجال مناقشة تقرير لجنة الموارد البشرية حول تعديل قانون الخدمة المدنية فيما يخص جواز الجمع بين الوظيفة والدراسة في جلسة 9 يناير المقبل.

هاني شمس: هذه الشركة سوف تخلق فرص عمل للشباب وتخفف أعباء الباب الأول من الميزانية الخاص بموضوع الرواتب كما أنها تنمي إيرادات الدولة وتحقق عملية التنمية.

محمد الحويلة: النفط هو عصب الحياة وهو ما يغذي الميزانية وأي دولة لا تستطيع مواجهة الصعاب بدون ناتج محلي وتنمية هذا الجانب من خلال الصناعات النفطية وخير مثال ما يحدث في دول المنطقة والقانون يوفر فرص عمل للشباب.

فايز الجمهور : لابد من البحث عن فلسفة القانون وهي الاستغلال الأمثل للنفط والغاز الكويتي وتنويع الإيرادات وإيجاد فرص عمل للكويتيين ولذلك بعد مضي أكثر من 60 عاماً على إنتاج النفط ولا يوجد لدينا مصادر دخل غير النفط فهل هذا معقول؟

مرزوق الغانم : النفط هو المورد الوحيد ولذلك لا يجوز المجاملة في هذا المجال والسؤال هل يمكن إتمام هذا الأمر بقانون أم بدونه وإذا كانت الحكومة فاشلة في إدارة القطاعات الحالية فكيف ستدير القطاع الجديد وإذا طغى الرأي السياسي على الرأي الفني تحصل كارثة وخير مثال مشكلة "الداو".

وبعد المناقشة المستفيضة، وافق مجلس الأمة في مداولته الأولى في جلسته التكميلية على قانون تأسيس الشركة الكويتية للصناعات التحويلية المتقدمة القابضة.

وجاءت نتيجة التصويت في المداولة الأولى بموافقة 49 عضوا وعدم موافقة عضو واحد وامتناع عضو من إجمالي الحضور وعددهم 51 عضوا. ورفع رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة على أن يتم عقد الجلسة المقبلة الثلاثاء المقبل 19 ديسمبر الجاري.

واستنادا الى تقرير لجنة شؤون النفط والطاقة البرلمانية حول الاقتراح بقانون بشأن تأسيس الشركة الكويتية للصناعات التحويلية المتقدمة القابضة فقد أكدت المذكرة الإيضاحية أن هذا القانون جاء ليحتضن الصناعات التحويلية بتقنياتها المتقدمة فيكون بذلك قد خلق مصدرا جديدا ومستداما من مصادر الدخل لتعزيز إيرادات الدولة والاقتصاد الوطني فضلا عن توفير فرص عمل حقيقية جديدة للشعب الكويتي بما يضمن استمرارية دولة الرفاه على أسس اقتصادية.

كما جاء هذا القانون ليؤسس شركة كويتية قابضة تملكها الدولة بالكامل متخصصة في الصناعات التحويلية المتقدمة عبر شركاتها التي ستقوم بتأسيسها مع الشراكات الاستراتيجية لتحويل المواد الأولية إلى منتجات وسيطة أو نهائية على شكل سلع تغذي الأسواق والمصانع الانتاجية على حد سواء بدلا من اعتماد الدولة على تصدير النفط الخام دون استغلاله بصورة مثلى.

الساير خلال مداخلته

بن جامع يدلي بدلوه

حديث جانبي بين الخنفور والشعلة